برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثانية

روما، 9-2009/11/13

مسائل الموارد والمالية والميزانية

البند 5 من جدول الأعمال

معلومات محدثة عن استعراض الإطار المالي

مقدمة للمجلس للعلم*

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.2/2009/5-B/1
21 October 2009
ORIGINAL: ENGLISH

* وفقاً لقرارات المجلس التنفيذي بشأن التسيير والإدارة التي اعتمدت في الدورة السنوية والدورة العادية الثالثة لعام 2000، فإن الموضوعات المقدمة للمجلس للعلم والإحاطة ينبغي عدم مناقشتها إلاّ إذا طلب أحد أعضاء المجلس ذلك تحديداً قبل بداية الدورة ووافق رئيس المجلس على الطلب على أساس أن المناقشة تتفق مع الاستخدام السليم لوقت المجلس.

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي على شبكة الإنترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb)

مذكرة للمجلس التنفيذي

هذه الوثيقة مقدمة للمجلس التنفيذي للعلم

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين قد تكون لديهم أسئلة فنية تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة إلى الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورين أدناه، ويفضل أن يتم ذلك قبل ابتداء دورة المجلس التنفيذي بفترة كافية.

نائب المدير التنفيذي ورئيس الشؤون المالية: السيدة: G. Casar رقم الهاتف: 066513-2885

مدير شعبة الميزانية والبرمجة/نائب رئيس الشؤون المالية: السيد: S. O'Brien رقم الهاتف: 066513-2682

يمكنكم الاتصال بالسيدة C. Panlilio، المساعد الإداري لوحدة خدمات المؤتمرات، إن كانت لديكم أسئلة تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي وذلك على الهاتف رقم: (066513-2645).

مشروع القرار*

يحيط المجلس علما بالوثيقة "معلومات محدثة عن استعراض الإطار المالي" (WFP/EB.2/2009/5-B/1).

* هذا مشروع قرار، وللاطلاع على القرار النهائي الذي اعتمده المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

المقدمة

1- اطلع المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام 2009 على الأهداف الثلاثة لاستعراض الإطار المالي وهي[1]:

(1) ضمان **إمكانية التنبؤ** بتمويل **البرنامج** و**استقرار** هذا التمويل؛

(2) زيادة **المرونة** و**الفعالية** في استخدام الموارد؛

(3) تعزيز **الشفافية** في تخصيص الموارد.

2- وكان من المقرر أن يشكل التنسيق والمواءمة الاستراتيجية مع منظومة الأمم المتحدة موضوعين رئيسيين للاستعراض. وخلال تلك الدورة حث عدد من أعضاء المجلس أيضا على التركيز مبكرا على إيضاح المسائل المتعلقة بفئات البرامج ونوافذ التمويل. وتنفذ حاليا عملية الاستعراض وتحظى بأولوية اهتمام الأمانة.

3- وأشار الإطار الزمني المقترح أصلا للاستعراض إلى أنه سوف تقدم إلى الدورة العادية الثانية للمجلس في عام 2009 دراسة تبين النتائج الأولية والخيارات. وبعد المناقشات مع هيئة مكتب المجلس التنفيذي، تقرر أن تقدم إلى الدورة العادية الثانية للمجلس في عام 2009 دراسة تتناول آخر ما تم إحرازه من تقدم في الاستعراض وذلك للعلم بما يسمح بعقد مشاورات إضافية وتكوين توافق الآراء حول العديد من القضايا الرئيسية بسبب عدم التوصل إلى توافق في الآراء في أي من المقترحات المقدمة. ولذلك فإن الغرض من هذه الوثيقة هو تزويد المجلس بآخر المعلومات عن الإجراءات المتخذة والتقدم المحرز حتى الآن في عملية الاستعراض، وتلخيص للمناقشات المتعلقة بالعناصر الرئيسية للاستعراض والإشارة إلى الخطوات التالية المقترحة في العملية.

ملخص الإجراءات وعملية الاستعراض

4- بدأت عملية استعراض الإطار المالي في أواخر عام 2008 بعد الموافقة على الخطة الاستراتيجية في يونيو/حزيران 2008[2]. وتركزت الجهود الأولية على تحديد القضايا الرئيسية ذات الاهتمام وإجراء البحوث الأولية والمقارنة مع المعايير المرجعية للوكالات الأخرى.

5- وفي أوائل عام 2009، دارت مناقشات غير رسمية مع القوائم الإقليمية في المجلس. وقد تركزت الندوة المالية السنوية التي عقدت مع الأعضاء في 25 مايو/أيار على إبراز القضايا التي ينبغي أن يغطيها الاستعراض وتقاسم النتائج الأولية لعملية المقارنة مع المعايير المرجعية للمنظمات المماثلة. وأصبح واضحا خلال الندوة أن هناك عددا من أعضاء المجلس يرون ضرورة ترتيب أولويات المسائل التي تحيط بالعلاقة بين نوافذ التمويل وفئات البرامج. وأعطت الأمانة الأولوية لهذه المسألة وهي ملتزمة تماما بمعالجة هذه الشواغل لتسهيل المساهمات المقدمة إلى **البرنامج** من مختلف هياكل التمويل في الجهات المانحة. وبالإضافة إلى ذلك، شرعت الأمانة في إدخال إصلاحات واتخاذ إجراءات لزيادة الوضوح

[1] "استعراض الإطار المالي"(الوثيقة WFP/EB.A/2009/6-C/1)، "تصويب استعراض الإطار المالي" (الوثيقة WFP /EB.A/2009/6-C/1/Corr.1).

[2] تم تمديد الخطة الاستراتيجية **للبرنامج** (2008-2011) بعامين اثنين حتى 2013 بموجب قرار المجلس.

والاتساق في تطبيق فئات البرامج وزيادة الرقابة على البرامج كما هو مبين في القسم التالي. ويستمر ذلك بالتوازي مع المناقشات الهيكلية الأوسع لاستعراض الإطار المالي.

6- وتم تجميع المعلومات المسترجعة من الندوة المالية في ورقة عرضت على المجلس للعلم في الدورة السنوية الأولى لعام 2009 وأبرزت الإجراءات الممكنة التي ستتخذ عموما في عملية الاستعراض.

7- وأجرت الأمانة والمجلس عددا من الإصلاحات والإجراءات الهادفة إلى تعزيز الشفافية والمساءلة والاستجابة لاهتمامات أعضاء المجلس. وفيما يلي عرض موجز لبعض التطورات الأخيرة.

المشاورات والأحداث

8- خلال مشاورة غير رسمية عقدت في 29 يوليو/تموز 2009، دارت مناقشات حول العلاقة بين نوافذ التمويل وفئات البرامج وأفضل الطرق لمعالجة القضايا بما في ذلك مشاكل وأولويات الجهات المانحة. وكان العديد من هذه الاهتمامات يتعلق بالتمييز بين برامج الإنعاش، وبرامج الإنعاش الطويلة الأجل، والبرامج الإنمائية. ونشأت بعض القضايا المثيرة للقلق فيما يتعلق بالأسباب التقنية للتمويل والمحاسبة. ويكمن أحد التحديات في عدم وجود أي اتفاق بين وكالات المساعدة الإنسانية حول التمييز بين هذه البرامج. ومن جهة أخرى، استكشفت الأمانة ما إذا كانت هناك دراسة أجريت حول "المنطقة الرمادية" بين الإنعاش والتنمية والوقاية والاستقرار والإنعاش الطويل الأجل يمكن احتوائها في فئة برامجية جديدة يمكن أن تسمح للجهات المانحة باختيار تمويل هذه الأنشطة. وأعرب بعض الأعضاء عن اعتقادهم بأن الوقاية يجب *ألا* تدرج في تلك الفئة الجديدة المقترحة.

9- عقدت مشاورة غير رسمية في 24 سبتمبر/أيلول 2009 شملت عرضا توضيحيا من البنك الدولي حول زيادة إمكانات التنبؤ والاستقرار في التمويل والعمليات من خلال تعزيز إدارة المخاطر. كما تم عرض ومناقشة اقتراح متطور بشأن فئات البرامج (وبخاصة استحداث فئة جديدة لبرامج الإنعاش الممتد).

10- خلال الفترة من يونيو/حزيران حتى سبتمبر/أيلول، دارت مناقشات ثنائية غير رسمية مع العديد من الدول الأعضاء لاستكشاف احتياجاتها وأولوياتها الخاصة فيما يتعلق بنوافذ التمويل حيث بحثت آراء هذه الجهات بشأن الخيارات المقترحة.

11- عقدت اجتماعات رفيعة المستوى مع البنك الدولي في سبتمبر/أيلول 2009 لمناقشة المجالات الممكنة للتعاون في تخفيف التقلب في نموذج أعمال **البرنامج**.

12- بدأ العمل على المستوى القطري في تناول آثار تعديل الإطار المالي على تنفيذ **البرنامج** لبرامجه والاتساق مع الحكومات والوكالات الأخرى. وعقدت أولى حلقات العمل العديدة للمدراء القطريين حول هذه المسألة في مدينة جوهانسبرغ في أكتوبر/تشرين الأول 2009.

13- يبحث **البرنامج** مع الوكالات الشريكة قضايا التنسيق المالي بما يضمن تنسيق تنفيذ البرامج في إطار مشروعات الأمم المتحدة على أساس "توحيد الأداء". وهناك العديد من القضايا في استعراض الإطار المالي لها تأثير على مواءمة **البرنامج** مع وكالات الأمم المتحدة والشركاء الآخرين على المستوى القطري.

14- عقدت اجتماعات القوائم مع الإدارة العليا في **البرنامج** في وقت سابق لانعقاد الدورة السنوية للمجلس في عام 2009 لتبادل آراء الأعضاء حول القضايا المتعلقة بالاستعراض، وذلك بهدف فهم القضايا والحلول المقترحة التي يمكن أن تستقطب الدعم.

الإجراءات المؤثرة على الاستعراض المالي والناشئة عنه

15- بعد اجتماع المجلس في دورته السنوية يونيو/حزيران 2009، أنشئت لجنة التخصيص الاستراتيجي للموارد كمنتدى إداري لزيادة اتساق قرارات تخصيص الموارد ومدخلات الإدارة العليا في هذا المجال. وأنشئت هذه اللجنة لضمان اتباع طريقة رسمية في اتخاذ تلك القرارات داخليا. وعلى الرغم من وجود العديد من اللجان المشتركة بين الإدارات بشأن القضايا الأخرى (لجنة السياسات، ولجنة استعراض البرامج، ولجنة التوظيف) لم يكن هناك أي منتدى مماثل فيما يتعلق بقرارات تخصيص الموارد.

16- وانصب اهتمام هذه اللجنة على القضايا الهيكلية: (1) وضع الصيغة النهائية لاختصاصات اللجنة؛ (2) المدخلات في استعراض الإطار المالي؛ (3) إنشاء هيكل للموارد الخارجية عن الميزانية في خطة الإدارة.

17- وقد عالجت قرارات اللجنة المتعلقة بتخصيص الموارد الأموال المتعددة الأطراف للتأكد من أنها تستخدم على نحو أكثر استراتيجية و شفافية. وأدركت اللجنة أن جمع معلومات منتظمة ومنظمة ومفيدة عن جوانب القصور وتأثيرها المحتمل شرط أساسي لتوسيع دور لجنة التخصيص الاستراتيجي للموارد، وأنه مطلوب لتسهيل المزيد من القرارات الاستراتيجية. وبمجرد تنفيذ هذا النظام فإن تركيز اللجنة سوف يتسع ليشمل تقديم مزيدا من التوجيه والتفاعل مع الجهات المانحة المتعددة الأطراف الموجهة.

18- وتغيرت كثيرا هياكل الرقابة والإدارة المالية في **البرنامج**، حسب ما عرض على المجلس في دورته السنوية في يونيو/حزيران. وازدادت الرقابة المالية من خلال إدماج جميع تدفقات الموارد الداخلة والخارجة، في إطار دائرة إدارة الموارد والمساءلة التي أنشئت مؤخرا (وهي الأولى من نوعها في الأمم المتحدة). ويرأس هذه الدائرة نائب المدير التنفيذي الذي يتبع مباشرة المدير التنفيذي. وتضم الدائرة أيضا شعبة إدارة الأداء والمساءلة، لكفالة مراعاة الفعالية والتقييم عندما تتخذ الإدارة قرارات بشأن الموارد.

19- وقامت المديرة التنفيذية بتوجيه استعراض للخطوط التوجيهية الداخلية التي تحكم التمييز بين فئات البرامج بغرض بلورة فهم أدق وأكثر اتساقا وتطبيق الخطوط التوجيهية بشأن الفئات.

20- وقامت المديرة التنفيذية أيضا بتوجيه استعراض للعملية والإجراءات الداخلية بشأن الموافقة على البرامج الجديدة المقترحة وتعديلات الميزانيات من أجل تحسين تحديد الأولويات وزيادة الاتساق في تطبيق الخطوط التوجيهية إلى جانب المواءمة بين العمليات القطرية والإقليمية، والعالمية.

21- وتلقى **البرنامج** هذا العام رأيا واضحا وغير متحفظ من المراجع بخصوص حساباته المالية لعام 2008، وهو تأكيد قوي على نجاح **البرنامج** في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وكان **البرنامج** أول وكالة في الأمم المتحدة تطبق هذه المعايير المحاسبية امتثالا لقرار اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى التابعة للأمم المتحدة الذي أقرته جميع الأجهزة الرئاسية لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الجمعية العامة للأمم المتحدة والمجلس التنفيذي **للبرنامج**. وهذا الإنجاز الذي حققه **البرنامج** بتطبيقه للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام يتقدم بسنوات عن أية منظمة أخرى في الأمم المتحدة.

22- وأصبح **البرنامج**، في يوليو/تموز 2009، أول وكالة في الأمم المتحدة تطلق وتحدث نظام برنامج ساب (SAP) للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وهو النسخة الثانية من شبكة **البرنامج** ونظامه العالمي للمعلومات (WINGS II) الذي يسمح بمزيد من المتابعة الدقيقة والتفصيلية للموارد المالية والبشرية من المقر الرئيسي إلى المكاتب الفرعية. وقد تم تعميم هذا النظام المتطور في يوليو/تموز، وسوف تضاف مهام أخرى في المستقبل مع استمرار تطور أعمال **البرنامج**.

23- وعملاً بتوصيات مختلف أجهزة التسيير والرقابة في **البرنامج**، ونتيجة للنقاش الذي دار حول الرقابة الداخلية، وإدارة مخاطر المؤسسة، والمساءلة في منظومة الأمم المتحدة، فقد أنشأ **البرنامج** في منتصف عام 2009 مشروعا تنفيذ لجنة المنظمات الراعية لهيئة تريدواي[3] في دائرة إدارة الموارد والمساءلة. وتشمل أهداف المشروع وضع أطر لإدارة المخاطر في المنظمة وتنفيذها وتوسيعها والتدريب عليها وتعميمها من أجل تحسين هياكل المساءلة في **البرنامج**. وسوف يوفر هذا المشروع بيانات سنوية عن الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر في المنظمة لإدماجها في الكشوف المالية السنوية.[3]

24- وزاد **البرنامج** عدد الموظفين المطلوبين لعرض الكشوف المالية من 6 موظفين إلى أكثر من 400 موظف بما يضمن، على سبيل المثال، إدراج كل شخص له صلاحيات مهمة بشأن الشراء.

25- وأصدر **البرنامج**، بتوجيه من خبراء خارجيين، سياسة جديدة للاستثمار لتخفيف المخاطر في أعقاب الأزمة المالية العالمية.

26- وأنشأ **البرنامج** حسابات تسوية ميزانية دعم البرامج والإدارة وذلك لتحقيق استقرار الماليات وتخفيف المخاطر وتوفير الأمن المالي في فترة تشهد تقلبات في الأسواق.

آخر المستجدات بشأن العناصر الرئيسية للاستعراض

27- تركزت الأعمال والمناقشات المتعلقة باستعراض الإطار المالي على عناصر قليلة كانت محورا لنموذج أعمال **البرنامج**.

فئات البرامج ونوافذ التمويل

⇦ *المسألة*

28- تتيح فئات البرامج إطارا تنفيذيا يحدد الوقت والأهداف والسياق الذي تنفذ فيه جميع برامج **البرنامج**[4]. وفي ضوء الخطة الاستراتيجية **للبرنامج** للفترة 2008-2013 وسياسات الجهات المانحة المتجددة، من المهم استعراض اتساق فئات برامج **البرنامج** وتفاعلها مع نوافذ التمويل المتعددة الأطراف ونوافذ التمويل المتعددة الأطراف الموجهة.

⇦ *المناقشات والإجراءات المتخذة حتى الآن*

29- نوقشت العلاقة بين نوافذ التمويل وفئات البرامج خلال المشاورات غير الرسمية في يوليو/تموز وسبتمبر/أيلول. وأشار الأعضاء إلى العديد من المجالات التي في حاجة إلى اهتمام:

- **تعاريف وحدود فئات البرامج.** طلب العديد من الأعضاء إيضاحات إضافية فيما يتعلق بكيفية تحديد فئات البرامج، بما في ذلك التمييز بين الإغاثة والإنعاش المبكر وبرامج تحقيق الاستقرار والإنعاش والبرامج الإنمائية. وهذه مسألة تهم

[3] هي منظمة مهنية مستقلة مختصة بتوجيه كيانات التسيير والإدارة التنفيذية نحو إنشاء عمليات تتسم بمزيد من الفعالية والكفاءة وأكثر التزاما بالأخلاقيات على نطاق العالم. وترعى المنظمة وتنشر أطرا وتوجيهات على أساس البحوث المتعمقة والتحليلات وأفضل الممارسات.

[4] تصنف جميع مشروعات **البرنامج** في أربع فئات برامجية هي: عمليات الطوارئ؛ والعمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش، والأنشطة الإنمائية، بما في ذلك البرامج القطرية والعمليات الخاصة.

الجهات المانحة التي يتعين عليها التمييز بين التمويل الإنساني والتمويل الإنمائي. وتجري الأمانة ذلك الاستعراض الذي سيحين هذه العملية.

- **اتساق التطبيق.** أشار الأعضاء إلى التضارب بين البلدان في تطبيق فئات البرامج بين المشروعات وطلبوا تحديدا أوضح للسياقات والأطر الزمنية التي تطبق فيها مختلف الفئات البرامجية. وتعكف الأمانة على وضع مقترحات وخطوط توجيهية في هذا المضمار.
- **شفافية تخصيص الموارد واستخدامها.** يود الأعضاء توضيح عملية تخصيص الموارد واستخدامها، وذلك داخل فئات البرامج وفيما بينها، بما في ذلك معايير تحديد الأولويات وإجراءات التخصيص. وفي حين أن أغلبية الموارد توجه إلى برامج معينة فإن ذلك يمثل قضية تهم بشكل خاص الجهات المانحة التي تقدم التمويل غير المقيد والتمويل متعدد الأطراف. وقد أنشئت لجنة التخصيص الاستراتيجي للموارد بوجه خاص لمعالجة بعض هذه الشواغل بفعالية.

30- ويمكن للجنة التخصيص الاستراتيجي للموارد التي اجتمعت ست مرات منذ إنشائها في يونيو/حزيران 2009 توفير المزيد من الشفافية خصوصا فيما يتعلق بنسبة مئوية ضئيلة من تمويل **البرنامج** الذي هو تمويل متعدد الأطراف. وتقوم اللجنة حاليا باستعراض المعايير والإجراءات، والمضي قدما في استنباط هذه المعايير، وسعت إلى زيادة تبادل المعلومات المتعلقة بالاحتياجات الأساسية وجوانب القصور.

31- كما اقترحت الأمانة خيار تحديد فئة برامجية جديدة تركز على سياقات الإنعاش الممتدة. أما المشروعات المتعلقة بإجراءات التثبيت لدعم الإنعاش فتتميز بما يلي:

- السياقات التي تعتمد فيها نسبة كبيرة من الأسر على استراتيجيات التصدي السلبية، وحيث تتدنى قدرة الحكومة وتكون هناك نسبة عالية من التدمير البيئي في النظم الإيكولوجية الهشة والضعيفة والمكتظة بالسكان؛
- الأنشطة التي ترتبط ارتباطا واضحا بالصدمة (الصدمات) الأولى التي يواجهها السكان، حيث ينطوي ما لا يقل عن نصف الأنشطة على شروط معينة؛
- عمليات استشارية نشيطة وانخراط في الأنشطة التي تقودها الحكومات، وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ووثائق استراتيجية الحد من الفقر وما إلى ذلك؛
- الفرص التي ترسي أسسا لشبكات أمان مستدامة؛
- إطار زمني متعدد السنوات (ثلاث سنوات مثلا).

32- وتباينت ردود أفعال أعضاء المجلس خلال المشاورتين غير الرسميتين فيما يتعلق بإجراءات تحقيق الاستقرار لدعم الإنعاش. وأعربت بعض الوفود عن اهتمامها بمواصلة تطوير هذا المفهوم، بينما أعرب آخرون عن تفضيلهم تحسين فئات البرامج الحالية. وسوف يلزم عقد مشاورات إضافية للتوصل إلى توافق في الآراء حول الخيار الذي ينبغي العمل به.

استقرار تمويل ميزانية دعم البرامج والإدارة

⇦ *المسألة*

33- يتعذر التنبؤ بإيرادات **البرنامج** باعتباره وكالة ممولة بتبرعات طوعية وأقل من 5 في المائة من التمويل المتعدد السنوات، مما يشكل تحديا أمام تخطيط وإدارة المهام والبرامج المحورية الرئيسية. وفي ضوء التقلبات المفاجئة الأخيرة في الأسواق ومستويات التمويل، باتت هناك حاجة ماسة إلى تمويل يمكن التنبؤ به لتغطية تلك التكاليف.

⇦ *المناقشات والإجراءات المتخذة حتى الآن*

34- أثيرت مسألة استقرار ميزانية دعم البرامج والإدارة خلال الندوة المالية التي عقدت في 25 مايو/أيار. وعرضت بيانات أولية من المنظمات المماثلة، لكن هذه البيانات لم تناقش بصورة شاملة. ولم تقدم مقترحات رسمية بهذا الشأن.

35- وخلال مشاورات 24 سبتمبر/أيلول، قدم البنك الدولي عرضا للأعضاء فيما يتعلق بتقريره التشخيصي حول بيئة المخاطر التي يعمل فيها **البرنامج**. وأعرب أعضاء عديدون عن دعمهم تحديد سبل تحسين إمكانية التنبؤ بالتمويل المقدم إلى **البرنامج**، وأيضا زيادة كفاءة النفقات.

عناصر التكاليف

⇦ *المسألة*

36- تم وضع هيكل التكاليف الحالي في **البرنامج** على أساس ثلاثة افتراضات: (1) أن معظم الإسهامات سوف تكون عينا، وأن التكاليف النقدية لنقل المساهمات العينية وتوزيعها تتم تغطيتها بالكامل؛ (2) أن جميع التدخلات تقريبا سوف تكون على أساس الأغذية؛ (3) أن معدلات استرداد التكاليف على أساس كمي يمكن تقريرها في كل مشروع على حدة، و وأنها ستكون كافية لتغطية جميع التكاليف ذات الصلة من خلال مبدأ استرداد التكاليف بالكامل.

37- وهناك سببان رئيسيان لاستعراض هذا الهيكل الخاص بالتكاليف وهما: (1) شيوع المساهمات النقدية وتغير سياسات العديد من الجهات المانحة؛ (2) **للبرنامج** أنشطة كثيرة لا تشمل توزيعات غذائية، مثل برامج النقدية و القسائم؛ ويصعب تطبيق هيكل التكاليف الحالي على جميع أنشطة **البرنامج**، وينبغي وضع إطار كامل للتكاليف.

⇦ *المناقشات والإجراءات المتخذة حتى الآن*

38- أثيرت قضية عناصر التكاليف وهيكلها خلال الندوة المالية التي عقدت في 25 مايو/أيار وأثناء العديد من الاجتماعات الثنائية غير الرسمية التي عقدت مع الأعضاء. وتعكف الأمانة على إجراء مناقشات مع الشركاء ذوي الخبرة في برمجة الأمن الغذائي غير القائمة على السلع، وتستفيد من تلك المشاورات لكي تضع وتقترح على المجلس أطرا ملائمة لدعم تلك الأنشطة.

الخطوات التالية المقترحة

39- تعتبر عناصر استعراض الإطار المالي محورية لفعالية **البرنامج**. وفي ضوء المناقشات المتعلقة بالمجالات التي يجب التركيز عليها في الاستعراض، حددت الأمانة نوافذ التمويل وفئات البرامج كأولويات لمعالجتها فوراً. أما مسألة استقرار تمويل ميزانية دعم البرامج والإدارة وعناصر التكاليف، فسوف تعالج في مرحلة ثانية.

40- ولذا فإن الإطار الزمني المعدل لاستعراض الإطار المالي فيقترح أن يكون على النحو التالي:

1) ستعقد مشاورات إضافية غير رسمية تتناول فئات البرامج ونوافذ التمويل.
2) ستقدم إلى الدورة العادية الأولى للمجلس في عام 2010 ورقة خيارات بشأن التركيز على فئات البرامج ونوافذ التمويل.

3) ستعرض على الدورة السنوية للمجلس في عام 2010 وثيقة للموافقة تتناول المقترحات النهائية حول فئات البرامج.

4) ستعقد مشاورات حول استقرار تمويل ميزانية دعم البرامج والإدارة وعناصر التكاليف بين الدورة العادية الأولى للمجلس في 2010 والدورة السنوية للمجلس في 2010 وفي موعد لاحق في 2010. كذلك تقدم دراسة حول الخيارات إلى المجلس في دورته العادية الثانية في 2010 تتبعها وثيقة قرارات تقدم إلى الدورة العادية الأولى للمجلس في عام 2011.

5) تبذل الأمانة جهودا لزيادة وضوح واتساق تطبيق فئات البرامج وستستمر زيادة الرقابة على طريقة تحديد أولويات البرامج بالتوازي مع المناقشات الهيكلية الأوسع في استعراض الإطار المالي.

41- ويتضمن الملحق التالي الإطار الزمني المقترح.

الملحق

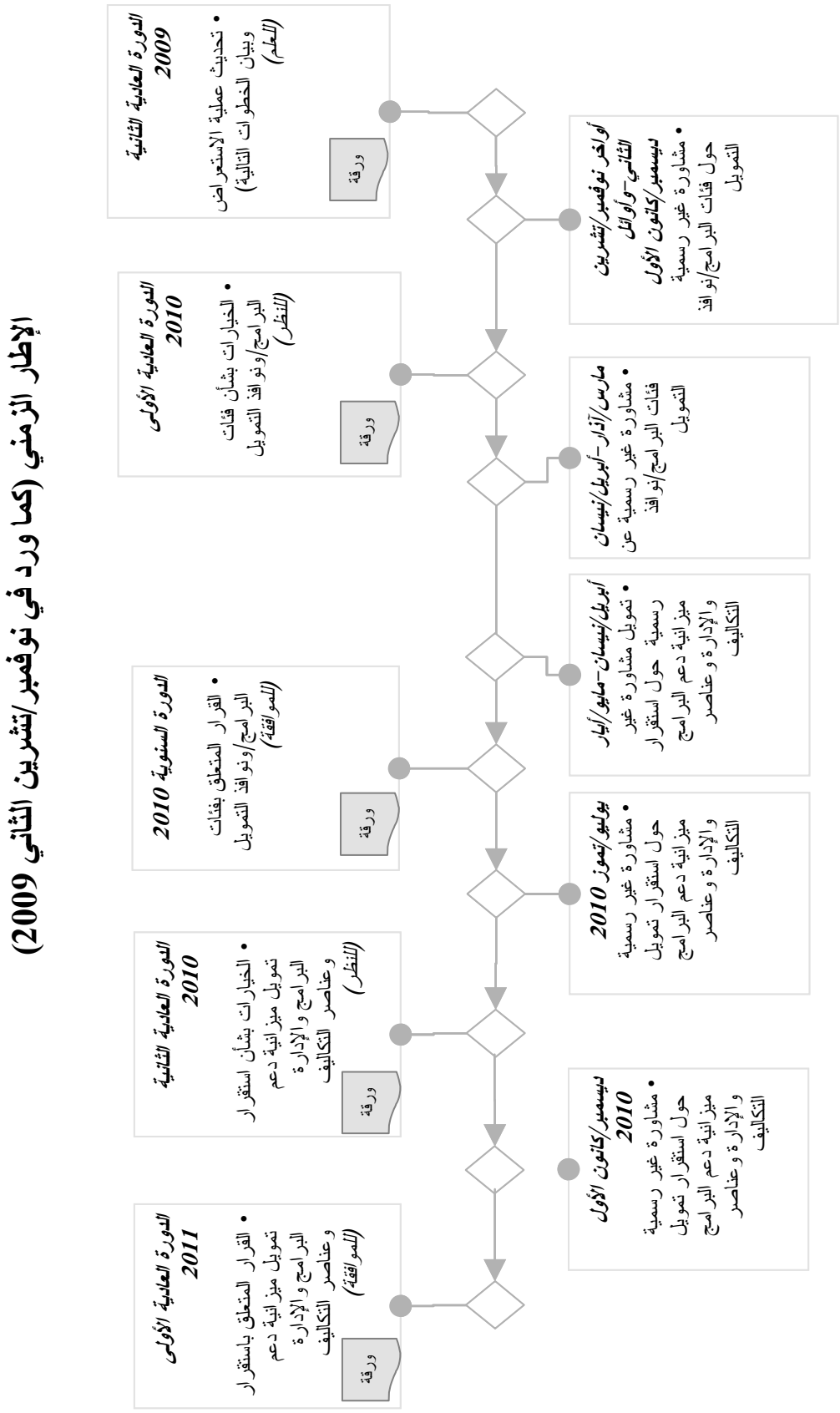
الإطار الزمني (كما ورد في نوفمبر/تشرين الثاني 2009)
أواخر نوفمبر/تشرين الثاني–أوائل ديسمبر/كانون الأول
• مشاورة غير رسمية حول فئات البرامج/نوافذ التمويل
مارس/آذار–أبريل/نيسان
• مشاورة غير رسمية عن فئات البرامج/نوافذ التمويل
أبريل/نيسان–مايو/أيار
• تمويل مشاورة غير رسمية حول استقرار ميزانية دعم البرامج والإدارة وعناصر التكاليف
يوليو/تموز 2010
• مشاورة غير رسمية حول استقرار تمويل ميزانية دعم البرامج والإدارة وعناصر التكاليف
ديسمبر/كانون الأول 2010
• مشاورة غير رسمية حول استقرار تمويل ميزانية دعم البرامج والإدارة وعناصر التكاليف
الدورة العادية الثانية 2009
• تحديث عملية الاستعراض وبيان الخطوات التالية (للعلم)
ورقة
الدورة العادية الأولى 2010
• الخيارات بشأن فئات البرامج/نوافذ التمويل (للنظر)
ورقة
الدورة السنوية 2010
• القرار المتعلق بفئات البرامج/نوافذ التمويل (للموافقة)
ورقة
الدورة العادية الثانية 2010
• الخيارات بشأن استقرار تمويل ميزانية دعم البرامج والإدارة وعناصر التكاليف (للنظر)
ورقة
الدورة العادية الأولى 2011
• القرار المتعلق باستقرار تمويل ميزانية دعم البرامج والإدارة وعناصر التكاليف (للموافقة)
ورقة